Document: EB 2017/121/R.10/Add.1
Agenda: 6
Date: 22 August 2017
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق
تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Oscar A. Garcia
مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق
رقم الهاتف: 2274 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: o.garcia@ifad.org

Chitra Deshpande
كبيرة موظفي التقييم
رقم الهاتف: 2573 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: c.deshpande@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير وحدة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الحادية والعشرون بعد المائة
روما، 13-14 سبتمبر/أيلول 2017

للاستعراض

تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق

تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق

أولاً – الخفية

1- وفقاً لاختصاصات لجنة التقييم ونظامها الداخلي والقرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي في دورته المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2006، تتضمن هذه الوثيقة تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق بشأن تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق.

2- ويعرض تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق منظور الإدارة بشأن الأداء العام للمنظمة، ويشكِّل التقرير بذلك أداة رئيسية لتعزيز المساءلة والتعلم. ومما يُعزز من مصداقية وشفافية نظام التقييم الذاتي الشامل في الصندوق منح مكتب التقييم المستقل فرصة استعراض الوثيقة وتقاسم تعليقاته عليها.

ثانياً – تعليقات عامة

3- يرحِّب مكتب التقييم المستقل عموماً بالنتائج والتوصيات الواردة في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لهذا العام، وهي متوائمة بقوة مع النتائج والتوصيات الواردة في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2017. ويشترك التقريران في الرسالة الجامعة التي تؤكد أن المساهمة بدور ثري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب من الصندوق تغيير طريقة عمله ورفع مستوى أدائه لضمان زيادة نسبة المشروعات المُرضية أو المرضية للغاية. ويُبرز التقريران أيضاً الحاجة إلى تحسين الأداء في الكفاءة واستدامة الفوائد، وهما من القيود التي تحد من الفعالية الإنمائية للصندوق منذ أمد بعيد[1]. وسُلط الضوء على إدارة البيئة والموارد الطبيعية والتكيُّف مع تغيُّر المناخ باعتبارهما مجالين في حاجة إلى اهتمام خاص. ومع ذلك، وفي حين أن تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق يلاحظ ضعف الأداء في هذين المجالين، يوصي التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2017 بتوخي مزيد من الوضوح في المفهوم للتمييز بين المجالين من أجل جمع أدلة مناسبة تثبت ما يتحقق من إنجازات.

4- ويوصي كل من التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق وتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق باتباع نهج منظَّم في الأنشطة غير الإقراضية. وفي حين أن التوصية الواردة في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق أشمل، إذ تدعو إلى دمج جميع الأنشطة غير الإقراضية في البرامج القطرية، يركز تقرير الفعالية الإنمائية على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتُبشر المواءمة الشاملة بالخير فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل للتوصيات المشتركة وباتباع طريقة واضحة في التحرك قُدماً نحو تحسين أداء الصندوق. وأخيراً، على الرغم من أن استنتاجات تقرير الفعالية الإنمائية لا تختلف عما جاء من استنتاجات في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، هناك عدم توازن في عرض الخطط المستقبلية مقابل الأدلة الملموسة للإجراءات المتخذة في عام 2016 لدعم تصنيفات الأداء الواردة في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2017.

[1] أثار التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2015 مسألة استدامة الفوائد وطرح توصيات بشأنها. ويشير تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2017 بشكل غير صحيح إلى التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2016 فيما يتعلق بأداء استدامة الفوائد في المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

5- وتناول تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2017 أيضاً العديد من التوصيات التي طرحها مكتب التقييم المستقل في عام 2016 لتحسين جودة التقرير. وتماشياً مع تعليقات المكتب، يشمل تقرير هذا العام فصلاً عن المنهجية يوضح العملية المحسَّنة لإعداد التقرير، ويبرز بصراحة القيود التي تحد من جودة بيانات بعض المؤشرات. غير أن إدراج شرح لمنهجية التحليل الجديدة (مثل الانفصال بين التصنيفات، ومقارنة تصنيفات تقرير الفعالية الإنمائية على مدى 10 سنوات) من شأنه أن يزيد من تعزيز شفافية التقرير ومصداقيته. ويشمل التقرير أيضاً تحليلاً للنسبة المئوية للمشروعات المصنَّفة بتقدير مُرضٍ أو أفضل من ذلك بما يتفق مع توصية التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2016 بشأن رفع "مستوى الأداء". ويقدِّم الملحق الجديد المعنون "تحت المجهر"، الذي يُكرر موضوع التعلم الخاص بالتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، نوعاً من الأدلة غير الموجودة في التقرير الرئيسي، أي أمثلة للبرامج القطرية؛ ومع ذلك، كان هناك عرض محدود للمستوى الجيد والأضعف في أداء المشروعات. كما أن الأساس المنطقي الذي يستند إليه اختيار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كأول موضوع يتناوله الملحق "تحت المجهر" غير واضح لأن وثيقة "نهج الصندوق في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي" كانت قد قُدِّمت إلى المجلس التنفيذي قبل وقت قصير في ديسمبر/كانون الأول 2016. وتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2017 قوي بشكل عام في الإبلاغ والمساءلة، ولكنه محدود أكثر من حيث التعلم. ويعترف التقرير بهذه الثغرة، ومن المزمع تقليل العدد الكبير من المؤشرات الواردة في إطار قياس النتائج لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. ومع ذلك، يمكن للتقرير أن يستفيد من المعالجة المتوازنة والمتكاملة للتعلم في سائر مواضعه بدلاً من تركيز تلك المعالجة في موضوع "تحت المجهر".

6- **تقييم النتائج: الإبلاغ عن إطار قياس النتائج لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق.** يعرض تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2017 النتائج حسب مستوى إطار قياس النتائج بعد مقدمة وملخصين للفصول الواردة في الملاحق. وخلافاً للإصدارات السابقة، لا توجد أي لمحات عامة عن الأداء في عام 2016 لوضع النتائج في سياقها. وكحد أدنى، فإن تقديم القيمة الإجمالية لحافظة الصندوق وحجمها ومبالغ التمويل المعتمدة حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2016 كان يمكن أن يكون مفيداً. فتلك المعلومات توفر نقاطاً أساسية لتفسير النتائج وتحديد مجالات التحسين. وبغض النظر عن هذه المعلومات الناقصة، يُعرب مكتب التقييم المستقل عن تقديره لزيادة المصداقية في تقرير هذه السنة الذي يعترف، في الحالات التي لا تتحقق فيها المستويات المستهدفة، بأن الأداء قد تراجع أو أن المنهجية غير قوية بالقدر الكافي (مثلما في الفقرات من 14 إلى 19 والملحق الثاني). ويشكِّل التقييم الذاتي الصريح أساساً حاسماً للتعلم، ويثبت التزام الصندوق العام بالفعالية الإنمائية.

7- وفيما يخص **النواتج الإنمائية والأثر على المستوى القطري (المستوى 2 من إطار قياس النتائج)**، لا يمكن لنتائج التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2017 أن تقارَن بالنتائج الواردة في تقرير الفعالية الإنمائية. ويعرض كلا التقريرين النتائج من حيث المتوسطات المتحرِّكة لمدة ثلاث سنوات لإظهار الاتجاهات الطويلة الأجل وللتخفيف من التقلبات (السنوية) القصيرة الأجل. وبالنظر إلى أن التقريرين في إصداريهما لعام 2016 يقدمان نتائج تتعلق بالفترة 2012–2014، فإن الفترة المقبلة في السلسلة ستكون 2013–2015 كما هو وارد في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لهذا العام. غير أن تقرير الفعالية الإنمائية لعام 2017 أغفل تلك الفترة من أجل تقديم بيانات عن آخر سنة، وهي عام 2016. وفي

حين أن ذلك قد يكون ممكناً في حالة تقرير الفعالية الإنمائية، فإن بيانات التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق وعمليات التثبت من تقارير إنجاز المشروعات/تقييم أداء المشروعات المحددة لعام 2016 كانت أقل من أن يتم إدراجها. ولذلك، يقارن الجدول 1 الأداء الوارد في إصداري عام 2016 وعام 2017 من تقرير الفعالية الإنمائية مع النتائج الواردة في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2017، ولا يعرض إطاراً زمنياً للأداء يمكن مقارنته.

8- وبشكل عام، ومع مراعاة الاتجاهات الواردة في التقريرين، هناك اتساق عام بين النتائج الواردة في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2017 وفي تقرير الفعالية الإنمائية. ويبلغ الأداء أقوى مستوى له في الابتكار وتوسيع والنطاق، ويصل إلى أضعف مستوياته في الكفاءة، وإن كان ذلك بهامش أكبر في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق. واستناداً إلى تصنيفات مكتب التقييم المستقل، يتجاوز مؤشران المستوى المستهدَف في عام 2018– الابتكار وتوسيع النطاق، والتكيُّف مع تغيُّر المناخ – على الرغم من أن العيّنة في الحالة الثانية محدودة أكثر من اللازم بحيث لا يمكن اعتبار الهدف قد تحقّق. ويشير تقرير الفعالية الإنمائية أيضاً إلى الأداء الحكومي باعتباره قد تحقّق، في حين أن التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق يرى أنه شارف على بلوغ الهدف. وبشكل عام، في حين أن تقرير الفعالية الإنمائية يرى أن ما لا يقل عن 75 في المائة من المشروعات المقيّمة مرضية إلى حدٍ ما أو أفضل من ذلك في كل المؤشرات التسعة، لا ينطبق ذلك إلاّ على ستة مؤشرات وفقاً للتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق.

9- وفي إطار المقارنة بين الفترتين 2012–2014، و2014–2016، يرى تقرير الفعالية الإنمائية أن وجود عددٍ أكبر من المشروعات في البلدان التي تعاني من أوضاع هشّة في معظم الفترة الأخيرة (الفقرة 17) أحد أسباب تدنّي أداء المشروعات في ثمانية من بين مؤشرات النواتج التسعة. غير أنه سيكون من المفيد مقارنة الاختلافات في أداء البلدان التي تعاني من أوضاع هشّة في هاتين المجموعتين. وبالتالي، على سبيل المثال، إذا كان متوسط الانفصال في التصنيفات بالنسبة للبلدان التي تعاني من أوضاع هشّة منخفض بدرجة كبيرة، ينبغي ألاّ يُعزى أداء المشروعات في الفترة 2014–2016 إلى تلك الحقيقة.

الجدول 1

مقارنة بين تصنيفات تقرير الفعالية الإنمائية والتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق فيما يتعلق بمؤشرات المستوى 2 من إطار قياس النتائج

المؤشرات		*نتائج تقرير الفعالية الإنمائية 2012–2014 (89 مشروعاً)*	*نتائج تقرير الفعالية الإنمائية 2014–2016 (84 مشروعاً)*	*نتائج التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق 2013–2015 (69 مشروعاً)*	*المستوى المستهدف لعام 2018*
2–2 مؤشرات النواتج (النسبة المئوية للمشروعات المصنَّفة بأنها مُرضية إلى حد ما أو أفضل من ذلك) عند الإنجاز					
2-1-1	الفعالية	93	84	75	90
2-1-2	الكفاءة	82	77	57	80
2-1-3	الأثر على الفقر الريفي	94	86	85	90
2-1-4	المساواة بين الجنسين	91	87	85	90
2-1-5	استدامة الفوائد	87	78	65	85
2-1-6	الابتكار وتوسيع النطاق	94	92	91	90
2-1-7	إدارة البيئة والموارد الطبيعية	89	88	75	90
2-1-8	دعم أصحاب الحيازات الصغيرة في التكيُّف مع تغيُّر المناخ	غير منطبق	84	74	50
2-1-9	أداء الحكومة كشريك	90	90	77	80

المصدر: تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2017 وقاعدة بيانات مكتب التقييم المستقل في الصندوق (البيانات المستمدة من عمليات التثبت من تقارير إنجاز المشروعات وتقييمات أداء المشروعات)، 2017.

10- وعملاً بالممارسة المعمول بها في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، يعرض تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2017 لأول مرة تحليلاً يتناول الانفصال بين تصنيفات التقييم الذاتي وتصنيفات مكتب التقييم المستقل. ولا يستطيع مكتب التقييم المستقل دعم ما جاء من تأكيد في تقرير الفعالية الإنمائية لعام 2017 بأن "الانفصال بين تصنيفات التقييم الذاتي وتصنيفات مكتب التقييم المستقل يبلغ حالياً 0.35 فقط للفترة 2014–2016" لعدد من الأسباب. أولاً، يعرض التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق الانفصال بين تصنيفات مكتب التقييم المستقل وتصنيفات التقييم الذاتي لكل معيار ولا يُجمِّع الفروق في متوسط عام. وثانياً، يعرض التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2017 الانفصال في تصنيفات الفترة 2013–2015 لأن عينة عمليات التثبت من تقارير إنجاز المشروعات المنجزة في عام 2016 كانت محدودة بدرجة كبيرة. وعرضت الإدارة الانفصال خلال الفترة 2014–2016، وهو انفصال لا يمكن مقارنته مع النتائج الواردة في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق. وبالنظر إلى أن المنهجية لا تصف كيفية حساب المتوسط (أي متوسط الانفصال في متوسط تصنيف كل معيار أو متوسط الانفصال في كل تصنيف فردي، وما إلى ذلك)، لا يمكن لمكتب التقييم المستقل إعادة إجراء التحليل لأغراض المقارنة. وسيكون من المفيد أن تشمل الملاحق جدولاً يتضمن البيانات والمصدر والمعايير، إلى جانب توضيح طريقة حساب المتوسط. ونظراً لهذه القيود، لا يمكن لمكتب التقييم المستقل إلاّ أن يقارن انفصال متوسطات التصنيفات في الفترة 2013–2015. وكانت تصنيفات التقييم الذاتي أعلى باستمرار في المتوسط

في كل المعايير. وبلغ الانفصال أعلى مستوياته في الملاءمة (0.55) ووصل إلى أدنى مستوى له في الأثر على الفقر الريفي (0.15) وبلغ متوسط الانفصال 0.29 في 12 معياراً[2].

11- ويتيح القسم الذي يتناول **التنمية على المستوى القطري(المستوى 3 من إطار قياس النتائج)** فرصة هامة لمناقشة النتائج الملموسة للمشروعات المدعومة من الصندوق، لا سيما المشروعات التي تستند إلى تقييمات الأثر التي تجريها الإدارة فيما يتصل بإدارة الموارد الطبيعية، والتكنولوجيات الزراعية، والخدمات المالية الريفية، والتسويق، والسياسات والمؤسسات، والتكيُّف مع تغيُّر المناخ. بيد أن القسم قصير بدرجة كبيرة ويحابي الإبلاغ والمساءلة على حساب التعلم، من خلال ما يعرضه من تغييرات في عدد الأشخاص الذين يحصلون على خدمات. ويتعيَّن معالجة تلك الأرقام بعناية لأنها تنطوي عموماً على مبالغة (بسبب الازدواجية في الحساب)، كما تبيَّن من تقييمات كثيرة.

12- وفيما يتعلق **بالفعالية التشغيلية للبرامج القطرية والمشروعات التي يدعمها الصندوق (المستوى 4 من إطار قياس النتائج)**، يركز تقرير الفعالية الإنمائية مناقشته على الأنشطة غير الإقراضية. ويلاحظ التقرير أن 17 في المائة فقط من البلدان المشمولة باستقصاء العملاء اعتبرت الانخراط في حوار السياسات على المستوى الوطني مُرضياً أو أفضل من ذلك، وتبيَّن في 33 في المائة فقط من الحالات أن الشراكة مُرضية أو أفضل من ذلك. ويتفق ذلك مع الاستنتاج الذي توصل إليه التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2017 من أن الانخراط في السياسات على المستوى القطري يمثل المعيار الأضعف أداءً بين الأنشطة غير الإقراضية، وأن بناء الشراكات قد تراجع بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة.

13- ولا يعرض تقرير الفعالية الإنمائية أدلة تستحق الاهتمام فيما يتعلق بإثبات الجهود في مجال الشراكة. فالتقرير يشير إلى حالات معيارية، مثل استخدام مركز الاستثمار التابع لمنظمة الأغذية والزراعة في تصميم المشروعات (وهي خدمة لا تقدَّم مجاناً) أو الانخراط على المستوى العالمي (أي المشاركة في أعمال لجنة الأمن الغذائي العالمي، ومجموعة الدول السبع، ومجموعة العشرين) دون توضيح كيفية ارتباطها بالفعالية التشغيلية للبرامج القطرية والمشروعات التي يدعمها الصندوق. ويمكن للأدلة الملموسة والأمثلة المستمدة من البرامج القطرية في عام 2016 وتحديد العوامل المحرِّكة للأداء أن يُعزز الأساس الذي تستند إليه التصنيفات ويُحسِّن التعلم المؤسسي. وبدلاً من ذلك، يشير تقرير الفعالية الإنمائية إلى الخطط المستقبلية (أي إنشاء صندوق لتمويل الاستثمار) بدلاً من إبراز الممارسات الجيدة التي ثبت نجاحها في الانخراط في السياسات على المستوى القطري والشراكة مع القطاع الخاص. ويتفق موقف تقرير الفعالية الإنمائية حيال الأهمية الحاسمة لزيادة اللامركزية والموارد من أجل تعزيز الانخراط في السياسات على المستوى القطري مع توصيات التقييم المؤسسي للامركزية في الصندوق.

14- وتفتقر المناقشة بشأن التمويل المشترك إلى الاتساق وتتطلب سياقاً، من قبيل معلومات عن مجموع التمويل المشترك (مصنَّفاً حسب مصادره المحلية والدولية)، ومجموع التمويل المقدَّم من الصندوق، وشرحاً لأهمية التمويل المشترك (أي كمؤشر للالتزام الحكومي). ويصف القسم توزيع التمويل المشترك المحلي بأنه "يمكن التنبؤ به إلى حد ما وفقاً لخطوط الدخل القطرية" دون أي تفاصيل أخرى. وأخيراً، فإن مبررات انخفاض التمويل المشترك الدولي غير واضحة ولا تؤيدها أدلة. ويبدو أن النقطة التي تشير إلى أن الأموال المتاحة

[2] جميع معايير التقييم باستثناء أداء المشروعات.

للتمويل المشترك أقل لأن الزراعة مجال منخفض الأولوية لا تستند إلى أي أدلة في السياق العالمي الراهن في ظل الاهتمام بالزراعة في الصندوق الأخضر للمناخ على سبيل المثال. وبالمثل، أشار مصرف التنمية الأفريقي إلى مبادرة "إطعام أفريقيا" باعتبارها واحدة من أولوياته الخمس وخططه لزيادة استثماراته بمقدار أربعة أضعاف في الزراعة من متوسط سنوي حالي يبلغ 612 مليون دولار أمريكي إلى 2.4 مليار دولار أمريكي. وأطلق مصرف التنمية الآسيوي أيضاً خطة تشغيلية من أجل الزراعة والموارد الطبيعية للفترة 2015 –2020 أعادت الزراعة إلى مكانتها كمجال من المجالات ذات الأولوية.

15- **الفعالية والكفاءة المؤسسيتان للصندوق (المستوى 5 من إطار قياس النتائج).** يعرض تقرير الفعالية الإنمائية مرة أخرى، عند الإبلاغ عن المستوى المستهدف البالغ 35 في المائة من وظائف الفئة الفنية من الرتبة ف–5 وما فوقها التي تشغلها نساء، خطة لا تزال قيد الإعداد بدلاً من عرض استنتاجات الدراسة التي أُجريت بشأن تمثيل المرأة في قوة عمل الصندوق، أو الإشارة إلى أمثلة للإجراءات الملموسة المتخذة من الإدارة لمعالجة تلك المسألة. وتشير الدراسة المتعلقة بصرف الأموال[3] بصفة خاصة إلى ارتباط كبير بين تولي المرأة إدارة البرامج القطرية وزيادة سرعة استهلال المشروعات، وهو عامل حاسم في صرف الأموال. وكان يمكن لهذا الاستنتاج الملموس أن يكون ذا صلة بمجالي الأداء اللذين يواجهان تحديات في الصندوق.

16- وتتطلب مبررات تراجع عدد الوظائف في المكاتب القطرية التابعة للصندوق مقابل عددها في المقر الرئيسي بعض التوضيح. وأشار برنامج العمل والميزانية لعام 2017 إلى أن الزيادات في عدد الموظفين الممولين من الميزانية العادية تبلغ 5.5 مكافئ متفرغ في المكاتب القطرية و5 وظائف جديدة في المقر. ويلاحظ تقرير الفعالية الإنمائية أن هذا الانخفاض "نجم عن فتح بضع وظائف جديدة في المقر لاستيعاب الموظفين المتناوبين من وظائفهم في المكاتب القطرية". ولا يتفق هذا القول مع وثيقة الميزانية، وربما يشير إلى تحول في الوظائف الحالية المنتدبة إلى المقر لاستيعاب تناوب الموظفين.

17- **القضايا الهيكلية المتعلقة بالفعالية الإنمائية للصندوق.** يقارن تقرير الفعالية الإنمائية لعام 2017 تصنيفات الأداء بين تقريري الفعالية الإنمائية لعام 2007 وعام 2017 لتحديد المسائل البنيوية التي ينطوي عليها أداء حافظة المشروعات. ووفقاً للتقرير، تحسَّن الأداء خلال تلك الفترة، ولكنه كان أضعف في الفترة 2014–2016، خاصة فيما يتعلق بالكفاءة، واستدامة الفوائد، وتغيُّر المناخ، وإدارة البيئة والموارد الطبيعية. ويتبين بالمثل من تحليل الاتجاهات الوارد في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق خلال الفترة من عام 2007 حتى عام 2015، بالاستناد إلى بيانات عمليات التثبت من تقارير إنجاز المشروعات/تقييمات وأداء المشروعات، أن أداء الصندوق تحسَّن منذ عام 2009 واستقر في آخر فترة، وهي 2013–2015.

18- وباستخدام سلسلة بيانات "جميع التقييمات"، أعاد مكتب التقييم المستقل إجراء التحليل[4] الوارد في تقرير الفعالية الإنمائية لأغراض المقارنة. ومع ذلك، تشمل سلسلة بيانات جميع التقييمات عمليات تقييم تستخدم منهجيات مختلفة، وتستند نتائج الفترة 2004–2006 إلى عينة صغيرة الحجم (45 مشروعاً). وكما يتبيَّن من الجدول 2، ازدادت نسبة المشروعات المصنَّفة بأنها مُرضية إلى حد ما أو أفضل من ذلك في كل المعايير

[3] Disbursement performance of the International Fund for Agricultural Development (IFAD): An in-depth analysis of drivers and trends (أداء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في صرف الأموال: تحليل متعمِّق للعوامل المحركة والاتجاهات). الصندوق، يونيو/حزيران 2017. سلسة أبحاث الصندوق، رقم 14 (روما، يونيو/حزيران 2017)

[4] يمكن للجدول 2 المتعلق بتصنيفات تقارير إنجاز المشروعات أن يشمل أحجام عينات المشروعات في المجموعتين لتعزيز صدق التحليل.

باستثناء الكفاءة. ولم يطرأ تغيير على تصنيفات الأداء في التقييمات الذاتية وتصنيفات مكتب التقييم المستقل في الفترة 2014–2016 فيما يتعلق بالفعالية والمساواة بين الجنسين، وتتشابه هذه التصنيفات كثيراً في الأثر على الفقر الريفي والتكيُّف مع تغيُّر المناخ. وعموماً فإن نسبة المشروعات المصنَّفة بأنها مُرضية أو أفضل من ذلك (التصنيفان 5 و6) أقل بالاستناد إلى تصنيفات مكتب التقييم المستقل.

الجدول 2

تصنيفات مكتب التقييم المستقل

(النسب المئوية)

	النسبة المئوية للمشروعات المصنَّفة بأنها مُرضية إلى حد ما أو أفضل من ذلك		الدرجات المفضَّلة للتصنيفات في المجال المُرضي (4، 5، 6)	
	(2006-2004)	(2016-2014)	التصنيف 4	التصنيفان 5 و6
الفعالية	64	84	46	38
الكفاءة	60	55	34	21
الأثر الكلي على الفقر الريفي	65	85	46	39
المساواة بين الجنسين	57	87	48	39
استدامة الفوائد	51	72	61	11
إمكانية توسيع النطاق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
الابتكار وتوسيع النطاق	62	80	45	36
إدارة البيئة والموارد الطبيعية	38	80	60	20
دعم أصحاب الحيازات الصغيرة في التكيُّف مع تغيُّر المناخ	لا ينطبق	83	71	13
الأداء الحكومي	59	76	44	33

المصدر: قاعدة بيانات مكتب التقييم المستقل في الصندوق (بيانات جميع التقييمات)، 2017.

19- ولا يقدِّم تقرير الفعالية الإنمائية تفسيراً لتحسن الأداء العام فيما بين عامي 2004 و2016، أو تدني مستوى الأداء في الآونة الأخيرة. ويمثل إدخال سياسات الصندوق المؤسسية بشأن المساواة بين الجنسين، وإدارة البيئة والموارد الطبيعية، وإنشاء شُعبة البيئة وتغيُّر المناخ، العوامل التفسيرية الوحيدة المشار إليها فيما يتعلق بتحسن الأداء في هذه المجالات. وهناك أيضاً في هذا القسم عرض غير متوازن للخطط المستقبلية مقابل الأدلة الملموسة على اتخاذ إجراءات في عام 2016 لدعم تصنيفات الأداء. من ذلك على سبيل المثال، أن هدف التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق المتمثل في تنفيذ مشروعات أكبر يرد في الفقرة 49 بدلاً من إثبات أن ذلك يحدث بالفعل عن طريق عرض تحليل للاتجاهات في أحجام قروض المشروعات. ووردت أيضاً إشارات إلى إدارة المعرفة، وصرف الأموال، والخطة المؤسسية للامركزية، دون ذكر عوامل الأداء الجيد أو أمثلة لأفضل الممارسات المستخلصة من البرامج القطرية للصندوق. وبدلاً من الإشارة إلى خطة صرف الأموال، كان يمكن لتقرير الفعالية الإنمائية أن يقدِّم العوامل الرئيسية التي سُلطت عليها الأضواء في الدراسة المتعلقة بصرف الأموال. وفيما يتعلق بتغيُّر المناخ، وردت إشارات إلى كثير من الاستراتيجيات والسياسات ذات الصلة بالإضافة إلى خطة تكثيف تعبئة تمويل مشترك إضافي مرتبط بالمناخ في فترة التجديد الحادي عشر، بدلاً من تقديم أدلة على زيادة تعميم الاعتبارات المناخية في فترة التجديد العاشر باستخدام المساهمات التكميلية غير المقيَّدة المعبأة من أجل التكيُّف مع تغيُّر المناخ. وأخيراً، فإن إجراءات تحسين آفاق المستقبل فيما يتصل باستدامة الفوائد، مثل المشاركة الاستباقية في السياسات مع الحكومات

والشركاء الآخرين، لا تؤيدها أدلة التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق فيما يتعلق بالمشروعات التي أُنجزت مؤخراً.

ثالثاً – الخاتمة

20- وفي الختام، يشمل تقرير الفعالية الإنمائية لعام 2017 عدداً من السمات الجديدة المحدودة من حيث عمق التحليل بسبب القيود المفروضة على طول الوثيقة. ونتيجة لذلك، يُحابي التقرير الرئيسي المساءلة على حساب التعلم من خلال مجموعة محدودة من الأدلة الملموسة أو الأمثلة المستقاة من البرامج القطرية للصندوق. واستمدت الأمثلة القليلة من المشاركة على المستوى المؤسسي أو العالمي وليس من البرامج القطرية. وعرضت بالتفصيل كثير من خطط التحسين، دون الاستفاضة في عرض الأدلة أو العوامل المحرِّكة للأداء. وبدلاً من تقديم الخطط المستقبلية كدليل، كان من الأفضل لتقرير الفعالية الإنمائية أن يحافظ على ممارسته المعيارية المتمثلة في تسليط الضوء على إجراءات تحسين الأداء في قسم أخير يتناول "المضي قدماً".